مروان دلال*

تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ وتقرير لجنة تحقيق

احتجاج ولجنة

في الثامن والعشرين من أيلول للعام ٢٠٠٠ توجه أرئيل شارون، عضو الكنيست عن «الليكود» آنذاك، بصحبة نحو ٢٠٠٠ من رجال الشرطة، الى الحرم القدسي الشريف، وذلك على الرغم من التحذيرات من خطورة مثل هذه الزيارة وما قد تؤدي إليه. وبالفعل، خلّفت زيارة شارون الى الحرم الكثير من القتلى والمصابين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، لا سيما الولد ابن الثانية عشرة، محمد الدرة، الذي قتل في أحضان ابيه يوم ٢٠٠٠/٩/٣٠ وكان لبثّ هذا المشهد من على شاشات الفضائيات العربية والعالمية الأثر الكبير في حملة تظاهرات عالمية ضد الممارسات الاسرائيلية القمعية. وكانت القوات الاسرائيلية قتلت سبع فلسطينيين بعد صلاة الجمعة في باحة الحرم الشريف يوم ٢٩ /٢٠٠٠/٩، وأصابت عشرات آخرين. ووصل عدد القتلى الفلسطينيين في سائر الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بعد أسبوع واحد فقط من توجه شارون الى الحرم الشريف، ٨٠ قتيلا والمئات من المصابين.

وكانت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية أعلنت في اجتماعها يوم ٢٠٠٠/٩/٣٠ عن اليوم التالي، ٢٠٠٠/١٠/١، يوم إضراب عام، ودعت لإقامة مسيرات إحتجاجية في البلدات العربية. وواجهت الشرطة مظاهرات الاحتجاج في المجتمع العربي بوسائل فتاكة، وبالضرورة غير قانونية، شملت إطلاق الرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، كما أستعين بالقناصة ضد المتظاهرين العرب. وجراء استعمال الشرطة للقوة المفرطة والفتاكة، قتل ١٣ مواطنا عربيًا، وأصيب المئات منهم.

أطلقت الشرطة الرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط نحو المتظاهرين العُزّل، مستعينة بالقناصة أيضا، من دون

*الكاتب محام في عدالة – المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل.

أن يتعرض أفرادها أو غيرهم لأي خطر. وكانت الإستعانة بالقناصة، خاصة في منطقة ام الفحم، تتم عن طريق تصويب ثلاثة قناصة الرصاص الحي باتجاه نفس الهدف: متظاهر واحد. وتثبت الشهادات والإفادات العديدة التي قدمت الى لجنة التحقيق، لا سيما تلك التي قدمها مركز «عدالة»، تثبت بوضوح أن الشرطة أطلقت النار لكي تلحق أكبر ما يمكن من الأذى، وليس بهدف حماية نفسها او غيرها. ولعل أبرز شاهد على ذلك هو تلك الاصابات التي ادت الى مقتل الشهداء، وهي إصابات في النصف العلوي للجسم. كما أدى إطلاق الرصاص نحو المتظاهرين الى إصابة المئات منهم، حيث كانت غالبية هذه الإصابات في الجزء العلوي من الجسد أيضاً. ولم يكن صدفةً استعمال الشرطة للوسائل الفتاكة، في تعاملها مع مظاهرات الاحتجاج للمواطنين العرب في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، ولا سيما اطلاق رصاص القناصة. وقد تبين لطاقم «عدالة» من خلال إطّلاعه على الوثائق الموجودة أمام لجنة التحقيق، أن الخطط التي تدربت عليها الشرطة للتعامل مع مظاهرات واسعة في المجتمع العربي شملت بشكل واضح استعمال وسائل قمع شديدة، بما فيها الاستعانة بالقناصة. وكانت أبرز هذه الخطط تلك المدعوة بـ «كيسم هامنغيناه» ، والتي تدربت قوات الشرطة على أوامرها أكثر من مرة، وصولا الى «لعبة الحرب» التي أجريت في مركز تدريب الشرطة في شفاعمرو، قبل شهر واحد فقط من مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠، وقد إفتتحت الشرطة هذا الاجتماع، الذي شمل قيادات الشرطة والجيش و«الشاباك»، بالكلمات التالية:

«أهلا وسهلا بكم إلى لعبة الحرب، «رياح العاصفة». نحن نُستضاف اليوم ونستضيف الجميع، في مركز دراسات الشرطة، وقبل حوالي ٥٢ سنة أحتُلّتْ هذه المنطقة، التي نتواجد فيها الآن، على يد الكتيبة السابعة وكتيبة «جولاني». التاريخ الدقيق: ١٩٤٨/٧/١٤ وها نحن الآن، بعد مرور ٥٢ سنة على ذلك، نجد أنفسنا منشغلين في نفس المسائل تقريبًا، ليس إحتلال البلاد، ولكن الحفاظ عليها.»

كما شملت أوامر الشرطة، من خلال تعليمات قائد الشرطة آنذاك، يهودا فيلك، التعامل مع مظاهرات المجتمع اليهودي بصورة مَرِنة، أي بشكل عكسي تمامًا لأوامر الشرطة فيما يتعلق بمواجهة مظاهرات المجتمع العربي. وكانت قيادة الشرطة قد قيّمت أداءها خلال مظاهرات الاحتجاج للمجتمع العربي بشكل أيجابي، من خلال وثيقة رسمية للشرطة عرضت في مؤتمر لها يوم ٢٠٠٠/١١/٨، أي بعد نحو شهر فقط من المظاهرات. وورد في هذه الوثيقة ان الإستعانة بالقناصة ضد المتظاهرين كانت مفيدة، اذ شكل ذلك عاملا رادعا لهم. أي، وبإعتراف الشرطة، لم تكن الاستعانة بالقناصة للدفاع عن الذات أو عن آخرين، بل لإلحاق الاذى بالمتظاهرين كعامل رادع لهم.

يجدر التنويه الى أن الاستعانة بالوسائل الفتاكة ضد المتظاهرين العرب جاءت كنتيجة مباشرة لأوامر رئيس الحكومة آنذاك، أيهود باراك، والتي أصدرها لقيادة الشرطة خلال إجتماع خاص عقده في بيته مع هذه القيادة، بإشتراك شلومو بن عامي، وزير الأمن الداخلي آنذاك، في الليلة بين ٢٠٠٠/١٠/١ و ٢٠٠٠/١٠/٢ وسمح باراك خلال هذه الجلسة للشرطة «باستعمال كل الوسائل» (كما ورد على لسانه في مقابلة أجراها في الراديو صباح ٢٠٠٠/١٠/٢) في التعامل مع المتظاهرين العرب، على الرغم من علمه وعلم كل من تواجد في هذا الاجتماع الحاسم، باستشهاد شاب في منطقة أم الفحم وإصابة العديد من الشبان هناك، جراء إطلاق قوات الشرطة للنار. ولم ينجح باراك حتى اليوم في إظهار أي توثيق لما جرى في هذا الاجتماع، الا أن هناك روايات متناقضة رواها مساعدوه حول سبب عدم وجود مثل هذا التوثيق.

وعلى الرغم من نفي باراك وبن عامي لعلمهما باستعانة قوات الشرطة بالرصاص الحي وبالقناصة، الا بعد بدء لجنة التحقيق عملها، فإن هناك أدلة عديدة تشير الى عكس ذلك. فقد نشرت الصحافة العبرية الرئيسية، لا سيما «يديعوت أحرونوت» و«هآرتس»، حول هذا الموضوع إبتداءً من يوم ٢٠٠٠/١٠/٢ كما أن نشرة الأخبار المركزية في القناة الاولى ذكرت يوم ٢٠٠٠/١٠/٢ مساءً، وبشكل واضح، الإستعانة بالقناصة في أم الفحم في ذلك اليوم.

في أعقاب مظاهرات الاحتجاج وقتل وإصابة العديد من المتظاهرين، عيّنت الحكومة الاسرائيلية في البداية لجنة فحص جماهيرية. لم يتعاون المجتمع العربي بهيئاته مع هذه اللجنة، التي لم تحظَ بصلاحيات جدية مقابل الحكومة، مما أدى الى حلها بعد فترة وجيزة من الاعلان عن تعيينها. وأعلنت الحكومة يوم ٢٠٠٠/١١/٨، مع اقتراب موعد الانتخابات لرئاسة الحكومة، أنها قررت إقامة لجنة تحقيق رسمية للتحقيق فيما جرى خلال أكتوبر ٢٠٠٠، والعوامل التي أدت الى ذلك، شاملة مسألة التحريض أو المحرّضين «من كل الاطراف». عُيّن قاضي المحكمة العليا، تيودور أور، رئيسًا للجنة التحقيق، وبروفسور شمعون شامير (سفير اسرائيل السابق

في مصر والاردن) والقاضي سهل جراح عضوين في اللجنة. وبعد فترة قصيرة من بدء عمل اللجنة، طلب القاضي جراح، لأسباب صحية، التنحي من منصبه. ثم عُين القاضي هاشم خطيب من المحكمة المركزية في الناصرة، بدلا منه.

إستمر عمل لجنة التحقيق قرابة السنتين، وتوزّع على مرحلتين. المرحلة الاولى خُصصت لجمع البيّنات واستيضاح الحقائق، في حين تمحورت المرحلة الثانية من عمل اللجنة في الشخصيات التي حذرتها اللجنة، لمسؤوليتها المحتملة، بشكل أو بآخر، عمّا جرى خلال أكتوبر ٢٠٠٠، وحذرت لجنة التحقيق ١٤ شخصية، شملت رئيس الحكومة آنذاك أيهود باراك؛ وزير الأمن الداخلي حينها شلومو بن عامي؛ تسعة افراد شرطة، من بينهم القائد العام للشرطة آنذاك، يهودا فيلك، وقائد المنطقة الشمالية في الشرطة خلال مظاهرات أكتوبر، أليك رون. وتطرقت هذه التحذيرات الى أداء هذه الشخصيات أثناء مظاهرات الاحتجاج في أكتوبر ٢٠٠٠، كما حذرت لجنة التحقيق ثلاثة شخصيات عربية من القيادة السياسية للمجتمع العربي وهم: النواب عبد المالك دهامشة وعزمي بشارة، إضافة للشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الاسلامية– الجناح الشمالي. وتطرقت رسائل التحذير الموجهة الى النواب دهامشة وبشارة والشيخ صلاح الى ما سُمّي «تحريض المجتمع العربي» قبل وخلال أكتوبر ٢٠٠٠، وفي حالة الشيخ رائد صلاح أضافت لجنة التحقيق أنه «أظهر الدولة كعدو»، ومسَّ «بشرعية وجودها».

تقرير

نشرت لجنة اور تقريرها يوم ٢٠٠٣/٩/١ حول ما جرى خلال تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، بلغ عدد صفحات التقرير ٨٣١ صفحة. وتطرق التقرير، بشكل متفاوت، الى المواضيع التالية: التطورات السياسية لدى المجتمع العربي وخطابه السياسي قبل تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠؛ التمييز ضد المجتمع العربي؛ سرد للاحداث خلال تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ من وجهة نظر لجنة التحقيق الرسمية وتطرق لمسألة قتل الشهداء؛ جهوزية الشرطة في مواجهة مظاهرات تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ واخفاقاتها؛ وتحليل لمسؤولية كل من محذريها.

اعتمدت لجنة التحقيق على مواد سرية كثيرة لم تكشف حتى يومنا هذا. تشمل هذه المواد وثائق كبروتوكولات جلسات الحكومة الحاسمة التي جرت اثناء تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، وثائق قدمت من قبل المخابرات بما في ذلك افادات رجالاتها امام لجنة التحقيق، ووثائق استخباراتية قدمتها الشرطة. كان بالامكان احيانا الاستدلال حول بعض مضامين هذه الوثائق من خلال اسئلة اعضاء لجنة التحقيق. الا انه دون الاطلاع عليها كاملة، ستبقى علامات استفهام عديدة حول ما جرى في اروقة الحكومة الاسرائيلية في تلك الايام.

اعفت لجنة التحقيق رئيس الحكومة الاسرائيلية اثناء تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ من اية توصية، رغم وضوح الادلة الظرفية (circumstantial) التي تشير الى اعطائه اوامر للشرطة باستعمال كل الوسائل لفتح شوارع مغلقة. في اعقاب هذه الاوامر قتل العديد من المواطنين العرب واصيب العشرات. بالنسبة لبن عامي، اوصت اللجنة بان لا يشغل منصب وزير الامن الداخلي في المستقبل. واضافت في سياق قيادات الشرطة نفس التوصية، اي عدم اشغال منصب له علاقة بالامن الداخلي (قائد الشرطة فيلك وقائد منطقة الشمال رون). كما اوصت اللجنة بتسريح قائد منطقة الناصرة اثناء تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ فالدمان. وبالنسبة لقيادات اخرى في الشرطة فاما انها لم توص اية توصية او انها اوصت بعدم ترقيتهم لفترة محددة من الزمن. وتسري مثل هذه التوصية على قائد المنطقة الشمالية لشرطة حرس الحدود، بنتسي ساو. وكان الاخير مسؤولا عن احتلال بيت في ام الفحم واطلاق النار بشكل مفرط منه نحو المتظاهرين، مما ادى الى قتل اثنين واصابة العشرات. ورغم ممارساته هذه تمت ترقيته مع بداية عمل لجنة التحقيق. اي ان التوصية بعدم ترقيته لا مفعول جدياً لها، لا سيما ان الشخص ما زال في سلك الشرطة.

ومن خلال العمل امام لجنة التحقيق كان واضحا لنا ان وحدات الشرطة المختلفة تروي كل منها روايتها المتناسقة امام اللجنة. ولم يخف الامر حتى على اعضاء لجنة التحقيق. الا ان في مثل هذه الوضعية تبرز اهمية منح حق المساءلة والاستجواب لعائلات الضحايا، لمحاولة تجاوز تنسيق الافادات وابراز التناقضات بين وحدات الشرطة المختلفة اولا، وبين افراد كل وحدة من قوات الشرطة ثانيا.

واضافت لجنة التحقيق في تقريرها ان ثقافة كذب منتشرة، خاصة في حوادث نتجت عنها خسائر في الارواح سيجه لممارسات افرادها. كما ذكرت اللجنة ان تعامل الشرطة مع المواطنين العرب عدائي، اي ان الشرطة لا تعامل المواطنين العرب كمواطنين يتظاهرون، وانما كعدو يجب اخضاعه.

اطالت اللجنة في وصفها العام للاحداث في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، ويبرز من خلال وصفها اعتمادها شبه المطلق على وصف الشرطة لتلك الاحداث. ويمكن ان يصاب المرء بالضجر عند

قراءة هذه الصفحات لتشابهها وهي تسرد الوقائع كالتالي: وصل الشرطة خبر وجود «مشاغبين» في منطقة معينة؛ «المشاغبون» يخلون بالنظام ويرمون الحجارة؛ حضرت الشرطة لحفظ النظام، الا انها غدت هدفا يرميه «المشاغبون» بالحجارة. وتسهب اللجنة بوصف الحواجز على الشوارع من قبل بعض المتظاهرين لتفقد هوية راكبي السيارات. ويمكن ان يستنتج القارئ ان الحالة كانت حالة هجوم عارم من قبل العرب على اليهود، بما في ذلك هجوم محتمل على البلدات اليهودية المجاورة للقرى العربية. مقابل ذلك، لا تسهب اللجنة بوصف المصابين من قبل المتظاهرين العرب نتيجة لاطلاق النار من قبل الشرطة، كما انها تصف اعتداءات المواطنين اليهود على العرب واملاكهم الخاصة والعامة بشكل مقتضب وتفسره بشكل تاريخاني: مسبب هذه الاعتداءات «مشاغبات» العرب التي سبقت الاعتداءات، اضافة لحالة القلق التي المت بالمجتمع اليهودي اثر اختطاف ثلاثة جنود اسرائيليين من قبل حزب الله. تفهم اللجنة لاعتداءات المواطنين اليهود لا يوازيه تفهم احتجاج المواطنين العرب الفلسطينيين، اي ان نظرة اللجنة للمجتمع اليهودي هي نظرة نحو ذات لها وعيها الذي يتأثر من الاحداث الجارية في الحيز العام. في المقابل، تنعدم رؤية الذات العربية المتأثرة، ويبقى منها «المشاغبة وخرق القانون».

لا تولي لجنة التحقيق الاهتمام الكافي في تقريرها بان افراد الشرطة تلقوا اوامر بمعاملة المواطنين اليهود بشكل لين، والتي اعطيت على مستوى القائد العام للشرطة. وهي عكس الاوامر التي تلقوها للتعامل مع المواطنين العرب، رغم ان اعتداءات المواطنين اليهود كانت في اماكن عديدة في البلاد، وشملت اغلاق الشوارع، رمي الحجارة، والقاء الزجاجات الحارقة نحو العرب والشرطة ايضا.

اعلنت الحكومة الاسرائيلية بعد اصدار تقرير لجنة التحقيق انها تتبناه، وعينت لجنة من وزرائها لفحص توصيات اللجنة وسبل تطبيقها. على هذه اللجنة ان تقدم موقفها خلال ٦٠ يوما من يوم انشائها ٢٠٠٣/٩/١٤ يمكن الجزم ان توصيات لجنة التحقيق لن تطبق، لا سيما تلك المتعلقة بمسألة المساواة، اذ يشكل اعضاء هذه اللجنة الوزارية اكثر الوزراء تطرفا وعداء للمواطنين العرب مثل غدعون عزرا، وايفي ايتام، وبيني ايلون، وليمور ليفنات، وغيرهم.

ظروف قتل الشهداء حسب لجنة التحقيق

اخفقت لجنة التحقيق الرسمية تقصي هوية مرتكبي قتل الشهداء خلال تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، عدا، كما يبدو، في حالة قتل الشهيد رامي غرة من جت (المشتبه به: راشد مرشد)، وقتل الشهيدين وليد ابو صالح وعماد غنايم من سخنين (المشتبه به: غاي رايف). ورغم ان مهمة لجنة اور المركزية كانت من المفروض ان تتمحور حول هذا الموضوع، الا انها استطاعت، في احسن الاحوال، ان تحصر هوية القتلة من افراد الشرطة في ثلاثة اشخاص (في حالة الشهداء اياد لوابنة واسيل عاصلة ومصلح ابو جراد) او كتيبة معينة (في حالة الشهيدين احمد جبارين ومحمد جبارين). واوصت اللجنة ان يتم التحقيق في حالات قتل الشهداء من قبل قسم التحقيق مع الشرطة في وزارة القضاء («ماحاش»). وسنتطرق لاحقا في هذا المقال لاشكالية هذه التوصية واخفاقات «ماحاش» في هذا الصدد. قبل ذلك، سنستعرض ما توصلت اليه لجنة اور في كل حالة من حالات قتل الشهداء.

الشهيد احمد جبارين: قتل الشهيد احمد جبارين نتيجة اطلاق النار نحوه من قبل الشرطة في منطقة ام الفحم يوم ٢٠٠٠/١٠/١، واصيب الشهيد احمد جبارين في عينه الساعة الثانية عشرة ظهرا تقريبا. واطلقت الشرطة النار من الطابق الثاني لبيت في ام الفحم اسمته اللجنة «البيت الاحمر»، ومن جانب هذا البيت في نفس توقيت اصابة الشهيد احمد جبارين. وكان في الطابق الثاني لهذا البيت اربعة افراد شرطة، القائد بينهم يدعى اوفير شمول. اما المجموعة التي كانت بجانب البيت الاحمر والتي اطلقت النار ايضا فكانت تخضع لقيادة ضابط يدعى ايتان ازرك، الذي كان قائد المجموعة المتواجدة في الطابق الثاني ايضا.

الشهيد محمد جبارين: قتل الشهيد محمد جبارين نتيجة اطلاق رصاص حي باتجاهه من قبل قوات الشرطة. كان ذلك يوم ٢٠٠٠/١٠/١، الساعة الثانية بعد الظهر تقريبا، في منطقة ام الفحم. ويبدو ان من اطلق النار باتجاه الشهيد محمد جبارين تواجد ايضا في منطقة «البيت الاحمر». ومن غير الواضح للجنة من اطلق النار. ولكنها تشير الى اطلاق الرصاص الحي عندما تواجد الشرطي ازرك ومجموعته في منطقة البيت الاحمر. ازرك ادعى ان اطلاق الرصاص الحي كان نحو السماء للتحذير. خلف ازرك وقواته في منطقة البيت الاحمر قائد يدعى زكي عمار. ادعى الاخير انه عند تواجده في منطقة «البيت الاحمر» لم يتم اطلاق الرصاص الحي باتجاه المتظاهرين.

ويدعي «ماحاش» اليوم، خاصة اعلاميا، ما ادعاه بعد القتل الذي ارتكبته الشرطة في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠: «المجتمع العربي لم يتعاون معنا». وهذا ادعاء غير صحيح، بل سخيف وكاذب حتى، قانونيا وحقائقيا. واجب «ماحاش»، قانونيا، ان يحقق بأية مخافة جنائية يرتكبها اي من افراد الشرطة. ولا يؤثر على هذا الواجب مدى التعاون الذي يلقاه «ماحاش» من الجاني او من الضحية. ويشير هذا التوجه لـ«ماحاش» اشكالية اخرى تتعلق باساليب التحقيق التي يتبعها. فكما يبدو، يفضل هذا الجسم التمركز بالاشخاص، بدلا من ان يجمع الادلة المادية لمعرفة هوية الجاني: الرصاص الذي خلفته قوات الشرطة وراءها، يوميات الشرطة، الاسلحة التي استعملت بناءً على توثيق الشرطة نفسها، من استعمل اي سلاح في نقطة زمنية معينة، وغيرها من المعطيات الموضوعية التي من شأنها توجيه «ماحاش» نحو الجاني.

الشهيد رامي غرة: قتل الشهيد رامي غرة نتيجة اصابته بعينه برصاص مطاطي يوم ٢٠٠٠/١٠/١ في جت. ويبدو ان من اطلق النار باتجاهه كان الشرطي راشد مرشد.

الشهيد مصلح ابو جراد: قتل الشهيد مصلح ابو جراد يوم ٢/ ١٠/ ٢٠٠٠ في منطقة ام الفحم نتيجة اصابته برصاص حي في الصدر اطلقه قناصة الشرطة. وكان في وقت ومكان قتل الشهيد مصلح ابو جراد اربعة قناصة، واحد منهم قائد المجموعة، والثلاثة الاخرون يطلقون النار في نفس الوقت باتجاه هدف واحد. ويذكر ان اليك رون كان من امر باحضار القناصة واشرف على اطلاق النار من قبلهم بشكل شخصي.

الشهيد اياد لوابنة: قتل الشهيد اياد لوابنة يوم ٢٠٠٠/١٠/٢ في الناصرة نتيجة اصابته بالرصاص مصدره من قوات الشرطة التي تواجدت في المدينة. كما يبدو، اصيب الشهيد اياد لوابنة برصاص مطاطي في صدره. وكان في منطقة استشهاده ثلاث من افراد الشرطة، كل منهم يحمل سلاحا مختلفا: واحد معه غاز مسيل للدموع، الاخر حمل سلاحا يطلق الرصاص الحي، والثالث كان معه سلاحا يطلق رصاصاً مطاطياً.

الشهيد اسيل عاصلة: قتل الشهيد اسيل عاصلة في منطقة عرابة يوم ٢٠٠٠/١٠/٢، وكانت الشرطة اطلقت النار عليه من الخلف. وهناك، كما يبدو، ثلاثة من افراد الشرطة الذي يعرفون من اطلق النار على الشهيد اسيل عاصلة، ان لم يكن واحدا منهم. الا ان اللجنة لم تتوصل لاستنتاج حاسم في هذه المسألة. هؤلاء الثلاثة هم: يتسحاك شمعوني، عوفاديا كوهن، وافي كراسو.

الشهيد علاء نصار: توصلت لجنة التحقيق الى انه، كما يبدو، الشرطة هي المسؤولة عن اطلاق النار باتجاه الشهيد علاء نصار ومقتله يوم ٢٠٠٠/١٠/٢ في منطقة عرابة. الا انها لم تنجح بالاشارة الى اي من افراد الشرطة الذين تواجدوا انذاك في تلك المنطقة كمسؤول عن مقتل الشهيد علاء نصار.

الشهيدان وليد ابو صالح وعماد غنايم: قتل الشهيدان وليد ابو صالح وعماد غنايم يوم ٢٠٠٠/١٠/٢ في منطقة سخنين. وكان الشهيدان اصيبا برصاص حي اطلقه، كما يبدو، الضابط غاي رايف.

الشهيد رامز بشناق: قتل الشهيد رامز بشناق في كفر مندا يوم ٢٠٠٠/١٠/٣، وكان استشهاده نتيجة اصابته بالرأس بعد ان ركضت مجموعة من قوات الشرطة التي تواجدت في منطقة كفر مندا باتجاه المتظاهرين، وهي تطلق النار باتجاههم. وكان من بين افراد الشرطة الذين اشتركوا في هذه الهجمة باتجاه المتظاهرين افراد الشرطة دفير شطريت واورن تسريكر وغيرهم.

الشهيد محمد خمايسي: قتل الشهيد محمد خمايسي يوم ٣/ ١٠/ ٢٠٠٠ في منطقة كفر كنا. ولم تنجح اللجنة بتشخيص اي من افراد الشرطة كمسؤول عن مقتله.

الشهيد وسام يزبك: قتل الشهيد وسام يزبك يوم ٢٠٠٠/١٠/٨ في منطقة الناصرة. وكان سبب مقتله اصابته بالرأس، من الخلف، برصاص حي. واستشهد وسام يزبك وهو يحاول ضبط المتظاهرين ضد هجوم مواطنين يهود من نتسيرت عيليت على اهل الناصرة. وكان اطلاق النار باتجاهه من قبل افراد الشرطة الذين تواجدوا بجانب قائدهم موشي فالدمان، الذي امرهم باطلاق النار.

الشهيد عمر عكاوي: قتل الشهيد عمر عكاوي في الناصرة يوم ٢٠٠٠/١٠/٨، ولم تنجح لجنة التحقيق بتحديد مرتكب القتل، الا انها ألقت المسؤولية على افراد الشرطة.

الحق في المساءلة والاستجواب

ان اخفاق لجنة التحقيق تحديد هوية مرتكبي القتل يؤكد اهمية

مطالبة ذوي الشهداء بان تسمح لجنة التحقيق لهم، بواسطة محاميهم، توجيه اسئلة لكل من افراد الشرطة الذين كانت لهم اية علاقة بحوادث قتل ابنائهم. وكنا في «عدالة» قد قدمنا مثل هذا الطلب الى لجنة التحقيق، واشرنا الى تجارب لجان تحقيق مشابهة في انجلترا وايرلندا، حيث منحت عائلات الضحايا حق المساءلة. الا ان لجنة التحقيق ردت هذا الطلب، لان الاستجابة اليه، حسب اللجنة، كان سيعيق من نجاعة عملها.

ومن خلال العمل امام لجنة التحقيق كان واضحا لنا ان وحدات الشرطة المختلفة تروي كل منها روايتها المتناسقة امام اللجنة. ولم يخف الامر حتى على اعضاء لجنة التحقيق. الا ان في مثل هذه الوضعية تبرز اهمية منح حق المساءلة والاستجواب لعائلات الضحايا، لمحاولة تجاوز تنسيق الافادات وابراز التناقضات بين وحدات الشرطة المختلفة اولا، وبين افراد كل وحدة من قوات الشرطة ثانيا.

كتبت لجنة التحقيق في تقريرها، اثر اخفاقها في التوصل الى هوية مرتكبي القتل، انه ليس من واجبها تحقيق هذا الهدف. ولا بد ان يفاجأ المرء من هذا الادعاء للجنة التحقيق. اذ من ناحية توفرت لها كل الامكانيات، المادية وغيرها، لاجراء تحقيق واف لتصل في نهايته الى من ارتكب القتل. من ناحية اخرى، وان لم تكن وظيفتها كشف مرتكبي القتل، لماذا لم تمنح اللجنة الفرصة لممثلي ذوي الشهداء بالمساهمة، بواسطة ممارسة حق المساءلة والاستجواب، نحو الوصول الى هوية مرتكبي القتل؟

اشكاليات عمل «ماحاش»

غائب اساسي عن تقرير لجنة اور هو قسم التحقيق مع الشرطة في وزارة القضاء «ماحاش». وظيفة هذا الجسم قانونيا، الذي يخضع لصلاحيات المستشار القضائي للحكومة، هي التحقيق مع افراد شرطة الذين يشتبه بهم انهم خالفوا القانون جنائيا. ولم ينفذ «ماحاش» مهامه حسب القانون بعد القتل الذي تم من قبل افراد الشرطة خلال تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، وكان قد اخفق قبل ذلك عندما لم يقدم اي شرطي للمحاكمة بعد احداث الروحة في منطقة ام الفحم سنة ١٩٩٨، لم تحقق لجنة اور مع هذا الجسم، ولم تدرجه في استنتاجاتها ولا في توصياتها، الا كهيئة عليها ان تحقق الان فيما كان عليها ان تحقق فيه قبل ثلاث سنوات.

ويدعي «ماحاش» اليوم، خاصة اعلاميا، ما ادعاه بعد القتل الذي ارتكبته الشرطة في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠: «المجتمع العربي لم يتعاون معنا». وهذا ادعاء غير صحيح، بل سخيف وكاذب حتى، قانونيا وحقائقيا. واجب «ماحاش»، قانونيا، ان يحقق بأية مخافة جنائية يرتكبها اي من افراد الشرطة. ولا يؤثر على هذا الواجب مدى التعاون الذي يلقاه «ماحاش» من الجاني او من الضحية. ويشير هذا التوجه لـ«ماحاش» اشكالية اخرى تتعلق باساليب التحقيق التي يتبعها. فكما يبدو، يفضل هذا الجسم التمركز بالاشخاص، بدلا من ان يجمع الادلة المادية لمعرفة هوية الجاني: الرصاص الذي خلفته قوات الشرطة وراءها، يوميات الشرطة، الاسلحة التي استعملت بناءً على توثيق الشرطة نفسها، من استعمل اي سلاح في نقطة زمنية معينة، وغيرها من المعطيات الموضوعية التي من شأنها توجيه «ماحاش» نحو الجاني. كما ان باستطاعته ان يعرف اين تواجد كل شرطي، والتحقيق معهم وارباكهم للتوصل إلى الحقيقة وتجاوز تنسيق الافادات بينهم.

اما على مستوى الحقائق، فاشكالية عمل «ماحاش» تتفاقم. اذ تم التوجه اليه مباشرة بعد القتل الذي ارتكبته الشرطة في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ ليحقق معها، بناءً على واجبه حسب القانون. وكنا في مركز عدالة من اولئك الذين توجهوا الى «ماحاش» ليؤدي واجبه. وكان في حوزة ماحاش اربعة تقارير لتشريح جثث الشهداء رامي غرة، احمد جبارين، محمد جبارين، ومصلح ابو جراد. ولم يحرك «ماحاش» ساكنا، ولم يحقق بحالات القتل التي تمت خلال تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، وان حقق فلم يختلف توجهه بادارة عران شندار عن استنتاجاته حول التحقيق في احداث «الروحة»: «لم نتمكن من اثبات اية تهمة لشحة الادلة».

عن المساواة و«الولاء للدولة»

تطرق تقرير لجنة اور (صفحة ٣٠) لمسألة التمييز ضد المواطنين العرب، لا سيما في مجال الميزانيات. وشملت اللجنة في تقريرها تعليقا حول تعامل السلطات الاسرائيلية مع الاقلية العربية حول قضية الارض، واقرت ان هذا التعامل كان عبارة عن مصادرة الدولة لاراض بملكية او قيد استعمال مواطنين عرب. وذلك اضافة لاشكالية تعامل سلطات التخطيط مع المجتمع العربي، شاملة سياسة هدم البيوت. رغم ذلك، اختارت اللجنة ان تصر على واجب الشرطة تطبيق

القانون في مسألة «البناء غير المرخص» معتبرة ان هناك وجوداً مكثفاً لمثل هذا البناء في المجتمع العربي الذي يستحق مواجهته من قبل السلطات، خاصة الشرطة. واضافت اللجنة ان على الدولة ان تسمح للعرب في اسرائيل التعبير عن هويتهم الثقافية بشكل ملائم.

وفي تحليلها لمبدأ المساواة، تكتب اللجنة انه مبدأ مهم، وان لم ينص عليه حتى الآن أي قانون اساس، ولا حتى قانون اساس حرية الانسان وكرامته. وهي تؤكد ان مفهوم المساواة يشمل الحقوق للافراد، وليس للجماعة، مؤكدة انها لا تنوي ان تتبنى موقفاً بهذا الصدد. لكن اشارت اللجنة، في معرض تحليلها لمبدأ المساواة الى قرار الاقلية المطول في قضية استعمال اللغة العربية على لافتات الشوارع في المدن المقطونة من قبل يهود وعرب، والذي عارض بشدة استدخال الحقوق الجماعية للمواطنين العرب في الخطاب القانوني الرسمي، دون ان تدون هذه الحقوق في قانون مباشر يشرع وجودها ويعرفها.

توصي اللجنة القيادات العربية بان يحذروا من الاستمرار في الخطاب الذي يشدد على الانتماء الوطني والقومي، رغم اعتبار اللجنة نفسها متفهمة لوضعية العرب في اسرائيل الذين يعتبرون أنفسهم اخوة للفلسطينيين في الارضي التي احتلت العام ١٩٦٧، اذ، وفقا للجنة التحقيق، تكمن خطورة هذا الخطاب في كونه منافيا لواجب مواطني الدولة بالولاء لدولتهم. ونحن نعتبر انه لا يجوز للدولة، من خلال هيئاتها الرسمية، والتي تشمل لجنة تحقيق رسمية، مطالبة اي مواطن بالولاء لها. في نظام غير تسلطي، المواطن الفرد يختار ان لا يخرق القانون كجزء من التزامه بالعقد الاجتماعي الذي عقد بينه وبين سائر المواطنين الاحرار، التي قد تخرق القانون بنفسها بواسطة ممثليها الابرز في السلطة التنفيذية. أضف على ذلك حق وواجب المواطن خرق القانون ان كان مجحفا وغير اخلاقي، اي يمس بحقوق البشر الاساسية، وحق الإنسان بممارسة العصيان المدني مقابل سلطات الدولة التي تطبق هذا القانون.

الالتزام بعدم خرق القانون لا يطابق الولاء للدولة، اذ ان مسألة الولاء ما هي الا قضية ايديولوجية. فلا يوجد كيان مجرد اسمه الدولة لكي يتم الولاء له، وان وجد فما معنى الولاء له؟ مسألة الولاء للدولة، والحالة الاسرائيلية تجسدها بامتياز، هي الاسم الاخر للانصياع لايديولوجيا مهيمنة يمارسها بشر يشغلون مؤسسات اتخاذ القرار في الدولة.

لا يوجد عقد اجتماعي بين المواطنين العرب واليهود في اسرائيل، وانما بين مجتمع الاغلبية اليهودي مع ذاته. الدولة دولة اليهود، التي اقيمت على انقاض شعب المواطنين العرب. حدود السياسة الشرعية في اسرائيل هي حدود الاجماع الصهيوني. اسرائيل كدولة تميز عنصريا ضد الاقلية العربية الفلسطينية، وتمارس احتلالا ضد جزء اخر من هذا الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة. ما هو اذا مصدر شرعية مطالبة العرب في اسرائيل «بالولاء للدولة»، عندما لا يصح هذا التعبير نظريا؟ وعندما تمارس الدولة اجحافا وقمعا ضد العرب الفلسطينيين في جانبي خط اخضر (ويمكن ان نضيف اليوم جدارا، يجعل من الخط امنية نوستالجية)؟

لوم القيادات السياسية العربية والاعتماد على المخابرات (الشاباك)

تطرقت لجنة التحقيق في تقريرها الى المستوى السياسي العربي مرتين، من خلال بابين مختلفين، وعلى مدى نحو ٧٠ صفحة. وحللت اللجنة ما سمته «التحول الراديكالي» لدى العرب في اسرائيل، ونسبت هذا التحول لتيارين اساسيين: التيار القومي والتيار الاسلامي. وكان احد المؤشرات المشتركة لراديكالية التيارين، حسب تعبير اللجنة، هو تشديدهما على مسألة الهوية الوطنية (اضافة للهوية القومية والدينية) كجزء مركزي من العمل السياسي لديهما. ويتسم تحليل اللجنة للتيارين بالتبسيط، وطبعا بانعدام التعاطف، لا سيما انه ينطلق من نظرة المؤسسة لهذين التيارين، دون اعتبار تعريفهما لنفسهما. والاهم من ذلك، ان يخفق هذا التحليل ملاحظة المجتمع الذي يوجه جزءا كبيرا من عمل ومواقف التيارين. الا ان اللجنة اختارت اسرائيل كنقطة المركز التي منها تنظر الاشياء وتنظر نحوها.

كتبت لجنة التحقيق في تقريرها بانها اثبتت ما ورد في رسائل التحذير ضد كل من النائبين عبد المالك دهامشة وعزمي بشارة، والشيخ رائد صلاح. اي ان الثلاثة حرضوا، ابتداءً من ١٩٩٨ وحتى تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ على استعمال العنف كوسيلة لتحقيق مصالح المجتمع العربي. وفي حالة الشيخ رائد صلاح اضيف بانه «اظهر الدولة كعدو» ومس بـ«شرعية وجودها» من خلال ممارسته لدوره كرئيس الحركة الاسلامية. الا ان لجنة التحقيق لم توص باية

توصيات ضد الثلاثة، معللة ذلك بكونهم منتخبي جمهور (في حالة النائبين) وان الشيخ رائد صلاح لا يشغل اي منصب رسمي حاليا. ويحق لنا التساؤل، لماذا حذرت اللجنة الشخصيات الثلاث والذين تبوأوا نفس المواقع يوم اصدار التقرير كتلك التي اشغلوها يوم التحذير؟

اخطأت لجنة التحقيق في تحليلها لمسؤولية القيادات العربية التي حذرت على مستويين: قانوني ومفهومي. على المستوى القانوني، اخفقت لجنة التحقيق فهم دورها كموجه نحو السلطة التنفيذية فقط. فهي جسم معين من قبل السلطة التنفيذية، ولا يمكن لصلاحياته ان تتجاوز صلاحيات هذه السلطة. اي تجاوز لتلك الصلاحيات، معناه التدخل في حيز الافكار والمواقف السياسية بالضرورة بشكل غير قانوني، ومطابق، عمليا، لتدخل السلطة التنفيذية ذاتها في هذا الحيز، وهو مجال عمل تيارات سياسية معارضة لسياسات الحكومة. اي ان تحقيق اللجنة مع القيادات العربية وتحذيرها اقرب منه الى اتباع نظام تسلطي منه الى اي شيء اخر، حتى لو كان على مستوى اصدار احكام قيمية سلبية ضد الشخصيات العربية التي حذرت.

ومن الاخطاء القانونية الاخرى التي قامت بها لجنة التحقيق في هذا السياق اعتماد تصريحات سياسية بعد تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، لاثبات حكم قيمي يتعلق بالفترة بين ١٩٩٨ – ٢٠٠٠، كذلك، تحليل مقولات سياسية لشخصيات عربية غير تلك المحذرة، من نفس تيارات المحذرين السياسية، لاثبات ما قيل ضد المحذر، رغم ان التحذير موجه اليه وليس لغيره من تياره. ذلك اضافة لاعتبار المنشور كوثيقة رئيسية لفهم الموقف السياسي، بعد تفسيره مؤسساتيا، لكل من التيارات السياسية التي حذرت قيادتها، واهمال المواقف المقرة في عشرات المقالات، الندوات والمؤتمرات الحزبية.

لكن الاشكالية الاهم في تقرير لجنة التحقيق بخصوص القيادات السياسية العربية هي عدم فهم، ويمكن القول ايضا انعدام الرغبة بالفهم، لدور قيادة اقلية مقموعة مقابل السلطة. اللجنة توقعت، بشكل غير منطقي ومناف للعقل، ان تقوم قيادة المجتمع العربي بدور الساعد الايمن للشرطة في ايقاف الاحتجاج، في حين ان الاخيرة كانت احد اهم مصادر واهداف نفس الاحتجاج. واعتمدت اللجنة في وصفها لمظاهرات الاحتجاج في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ الاستثناء في تلك المظاهرات كقاعدة وطالبت من القيادة السياسية تبرير عدم التصرف مثلها، اي مثل اللجنة، بالتركيز على الهامشي مقابل المركزي.

انكرت اللجنة الاعتماد على تقارير الشاباك بصدد القيادات السياسية العربية التي حذرت، رغم اقرارها بانها تسلمت مثل هذه التقارير. يصعب الاكتفاء بهذا التصريح للجنة التحقيق، وذلك لانه: اولا، هل بامكان لجنة التحقيق تجريد نفسها من تحليلات الشاباك بصدد القيادات السياسية العربية التي حذرت، رغم اعترافها باحدى جلساتها بان الشاباك هو اهم مصدر معلومات للحكومة في كل ما يتعلق بتحديد سياسة الحكومة تجاه المواطنين العرب؟؛ ثانيا، كانت لجنة التحقيق قد نقضت ذاتها حينما اعلنت لمركز عدالة يوم ٣/٢٥/ ٢٠٠٢، بناءً على طلبه، ان المعلومات التي بناءً عليها تم تحذير القيادات السياسية العربية هي فقط المواد المكشوفة، اي لا علاقة بتحليلات الشاباك بها، التي كانت في عداد مواد اللجنة السرية. في قرار اخر للجنة التحقيق، من يوم ٢٠٠٢/٥/١٩، اعلنت اللجنة انها تكشف عن جزء يسير من تحليلات الشاباك حول القيادات السياسية العربية لان هذه التحليلات تتعلق بمسؤولية المحذرين بناءً على رسائل التحذير التي وجهت اليهم. اي وفقا للجنة التحقيق، فانها اعتمدت تحليلات الشاباك بصدد المحذرين العرب كمصدر مباشر بصددهم. غني عن الذكر ان اللجنة لم تلجأ الى تحليلات الشاباك بصدد اي من التيارات السياسة اليهودية، والتي لم يحقق معها اصلا في مسألة «التحريض».

ذاكرة للنسيان: الاحتلال، شارون، باراك، والشاباك الاحتلال

اسقطت لجنة التحقيق من تقريرها اي ذكر لممارسات الاحتلال ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧في نهاية أيلول وبداية تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، كعامل لمظاهرات الاحتجاج لدى الاقلية العربية الفلسطينية. وكان القمع الذي يمارسه الاحتلال في تلك الفترة وثق في اكثر من تقرير لمنظمات حقوق انسان ولجان تحقيق من قبل الامم المتحدة. واجمعت هذه التقارير، التي قدمت للجنة التحقيق الاسرائيلية، بان الاحتلال كان يستعمل القوة المفرطة ضد المظاهرات الشعبية، لا سيما اطلاق الرصاص الحي بواسطة القناصة والطائرات المروحية ايضا. واشار تقرير لجنة فولك، التي عينت من قبل الامم المتحدة، ان جنود جيش الاحتلال استهدفوا الجزء العلوي لاجساد المتظاهرين بهدف الحاق اكبر اذى ممكن بهم، وليس للدفاع عن انفسهم. وافادت مفوضية حقوق الانسان في

الامم المتحدة ماري روبنسون في تقرير حول ممارسات الاحتلال الاسرائيلي اعدته بعد زيارة للمنطقة في تشرين الثاني ٢٠٠٠ ان:

In an attempt to disperse the demonstrations, the Israeli military authorities have used live ammunition, rubber coated steel bullets and tear gas, all of which have resulted in deaths and injuries amongst the Palestinians. Heavier weapons have also been used, including rockets fired by infantry and from helicopters, armoured vehicles which have been deployed throughout the Gaza Strip and the West Bank, and heavy machine guns. The use of heavy weapons has raised the incidence of death and injury amongst non-combatants and, indeed, several such deaths occurred during the period of the High Commissioner's visit.

A high percentage of the injuries sustained by Palestinians have been to the upper part of their body, including a large number of eye injuries, some caused by the firing of "rubber" bullets at close range. The result is often the loss of an eye, but can also be severe brain damage or death. In subsequent discussions senior IDF representatives accepted the potential lethalness of "rubber" bullets, and also that of tear gas, if used in a confined area, as has been alleged.

...

According to the Red Cross/Red Crescent, as of 20 November, 86 children) aged 18 and under (had been killed and over 3,000 injured, two to three hundred of whom, it is estimated, will have permanent disabilities. According to the same source, hundreds of Palestinian children have been obliged to abandon their homes in order to escape the violence. The destruction of family dwellings has left more than a thousand children without homes, often in situations of food shortage and without access to medical care.

واضافت لجنة فولك، المعينة من قبل الامم المتحدة لتقصي وضع حقوق الانسان بعد اندلاع انتفاضة الاقصى بان:

The Commission received disturbing evidence about both the rubber-coated bullets and the live ammunition employed by the IDF. The former are, apparently, designed to target particular individuals and not to disperse crowds. Moreover, it is misleading to refer to them as (rubber bullets) as they are metal bullets with a thin rubber coating. The live ammunition employed includes high-velocity bullets which splinter on impact and cause the maximum harm. Equally disturbing is the evidence that many of the deaths and injuries inflicted were the result of head wounds and wounds to the upper body, which suggests an intention to cause serious bodily injury rather than to restrain demonstrations /confrontations.

واختارت لجنة التحقيق الاسرائيلية عدم خوض غمار هذه التفاصيل، لانه حسب مفهومها كانت مهامها تقتصر على الاحداث داخل اسرائيل. الا انه من الصعب اعتماد هذا التفسير، خاصة ان موقف الشاباك، وهو كما ذكرنا اهم جسم حكومي (وفقا للجنة التحقيق) يقيم سير الامور لدى المواطنين العرب، موقفه كان بان ما يحدث في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ يؤثر على تصرف العرب داخل اسرائيل. وذلك اضافة لفرضيات مشابهة اعدتها الشرطة عند تدربها على اوامر «كيسم هامنغينا» قبل تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ ، اي انه حسب اكثر التقييمات محافظة، القمع في الضفة الغربية وغزة يؤدي الى احتجاج العرب داخل اسرائيل. رغم ذلك، فضلت

لجنة التحقيق وضع الاحتلال جانبا، وكأن لا علاقة له بما جرى داخل دولة الاحتلال.

شارون

عللت لجنة التحقيق عدم اصدار اي حكم قيمي في تقريرها بصدد توجه شارون الى الحرم الشريف يوم ٢٠٠٠/٩/٢٨ بان هذا اليوم بالذات يقع خارج مجال عمل اللجنة، المعرف ابتداءً من يوم ٢٠٠٠/٩/٢٩، ولم تدع اللجنة شارون للمثول امامها للادلاء بشهادته امامها حول هذا الموضوع، ولم تستجوب باراك بجدية عن سبب سماحه لشارون التوجه الى حرم الشريف بمرافقة نحوي ٢٠٠٠ من افراد الشرطة. وكان الاخير قد ادعى في شهادته امام اللجنة ان «زيارة» شارون الى الحرم الشريف كانت قد نسقت مع الطرف الفلسطيني.

واضح ان تفسير اللجنة لغياب شارون غير مقنع، خاصة انها كانت استجوبت وحذرت قيادات سياسة عربية حول تصريحات سياسية لها منذ ١٩٩٨، كما ان ادعاء باراك بانه تم التنسيق مع الجانب الفلسطيني بخصوص توجه شارون الى الحرم الشريف لا يمت الى الحقيقة بصلة، لا سيما ان تقارير الشرطة الداخلية في هذا الصدد وموقف قائد منطقة القدس في الشرطة كان ضد توجه شارون الى الحرم الشريف. ولم تكتف اللجنة بتجاهل هذه البينات، فغضت النظر ايضا عن تقرير ميتشل وقرار مجلس الامن في الامم المتحدة رقم ١٣٢٢ من يوم ٢٠٠٠/١٠/٧ اللذين يقرنان توجه شارون الاستفزازي نحو المسجد الاقصى وبما تلاه من تدهور عام للاوضاع.

باراك

هل اعطى باراك الضوء الاخضر للشرطة لاستعمال كل الوسائل ضد المتظاهرين العرب لفتح شوارع مغلقة؟ لجنة التحقيق تعفي باراك بصعوبة من هذا الامر، رغم المؤشرات العديدة، وان لم تكن مباشرة، التي تدعم منح باراك «الضوء الاخضر» للشرطة. والاصح القول انه حتى اليوم نحن لا نعلم فيما اذا كان باراك لم يعط مثل هذا الامر للشرطة. المقصود الامر الذي اعطي خلال جلسة لتقييم الاوضاع التي عقدت في بيت باراك ليلة ٢٠٠٠/١٠/١، بحضور وزير الامن الداخلي حينها بن عامي، قيادة الشرطة ورئيس المخابرات. اما الادلة التي تشير الى ان باراك اعطى هذا الامر فهي عديدة: مقابلته التي اجراها في الراديو صباح يوم ٢٠٠٠/١٠/٢؛ اقواله خلال جلسة الحكومة صباح ٢٠٠٠/١٠/٢ ايضا؛ تصرف الشرطة في نفس اليوم: حشد العديد من القوات واستعمال الرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقتل واصابة اكبر عدد من المواطنين في نفس اليوم (قتل ٨ واصابة المئات).

لم توثق الجلسة الحاسمة التي عقدت في بيت باراك ليلة ١/ ٢٠٠٠/١٠، على عكس جلسات اخرى مشابهة والتي كانت وثقت. وتناقضت الروايات حول سبب انعدام التوثيق بين المسؤوول عنه، سكرتير باراك العسكري، ونائبه. فضلت لجنة التحقيق تصديق افادة لداني ياتوم، مساعد باراك العسكري وصديقه على مدى ٤٠ سنة (نمت معظم هذه الصداقة في وحدات خاصة للجيش الاسرائيلي)، بان موقف باراك لم يكن منح الشرطة الضوء الاخضر لاستعمال كل الوسائل لفتح الطرق.

وتوصلت اللجنة الى ان باراك لم يقم بمنع او تحديد استعمال الوسائل الفتاكة من قبل الشرطة، الا انها لم توص باية توصية عملية ضده، وذلك لان صلاحياته وواجباته عديدة، خاصة في تلك الايام، ايام بداية تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، ويصعب تقبل هذا التفسير، وليس فقط لان اللجنة لم تدعمه باي سند قانوني. اذ مساحة الصلاحية هي مقياس لمدى المسؤولية، بحيث كلما تعاظمت الصلاحيات، توسعت المسؤوليات. كما ان مبدأ توسيع نطاق مسؤولية السلطة التنفيذية من الاسفل الى اعلى Command Responsibility ، والذي اخذ بالانتشار في سياق محاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا سابقا وغيرها، اي عدم الاكتفاء بمساءلة رجل السلطة التنفيذية البسيط، وانما توجيه المسؤولية نحو القيادة العسكرية والسياسية، كان لا بد له ان يؤدي باللجنة إلى التوصية العملية ضد باراك.

الشاباك

لم ينجح رئيس الشاباك ديختر في تذكر موقف باراك ليلة ١/ ٢٠٠٠/١٠ في بيت الاخير حول تعامل الشرطة مع مسألة اغلاق الشوارع من قبل متظاهرين. ويبدو ان ذاكرته في هذا السياق

خانته، الا انه تذكر جيدا انه حاول اقناع باراك، في نفس الجلسة، لقاء قيادة العرب في اسرائيل في تلك الايام. خيانة ذاكرة ديختر تعني ايضا انه لم ينف ان باراك اعطى مثل هذا الامر، عكس داني ياتوم الذي تشبث بهذه الذاكرة ليفصح عنها في اخر مرحلة من عمل لجنة التحقيق فقط. اما بالنسبة للنقاش الذي اجراه الشاباك يوم ٢٠٠٠/١٠/١ حول مظاهرات الاحتجاج، فلا يوجد اي توثيق للمواقف التي اتبعها هذا الجهاز، ولم يقدم الشاباك اي تفسير لانعدامه. واكتفت لجنة التحقيق بالتعليق بان انعدام هذا التوثيق غير ملائم، ولم تنتقد الشاباك اكثر من ذلك، ولم تحقق بما فيه الكفاية كما يبدو حول سبب عدم وجود توثيق لجلسة في غاية الاهمية في تلك الفترة لجسم تعتبره اللجنة ذاتها كأهم جسم يحدد السياسة الحكومية نحو المواطنين العرب.

علم الشاباك باستعمال الشرطة للقناصة ضد المتظاهرين العرب صباح يوم ٢٠٠٠/١٠/٣، اي يوم واحد بعد استعماله في ام الفحم والناصرة. وكان ذلك خلال لقاء لرئيس الشاباك و«ياء» من نفس الجهاز مع اليك رون، قائد منطقة الشمال في الشرطة في تلك الفترة. ولا نعلم ان كانت اللجنة سألت رئيس الشاباك او «ياء» فيما اذا اعلما باراك حول استعمال القناصة، علما ان الشاباك يعمل ضمن صلاحيات مكتب رئيس الحكومة، اضافة لكونه اهم مصدر معلومات عن المواطنين العرب للحكومة ورئيسها. ونحن لا نعلم ذلك لان هذه الوثائق (افادات الشاباك امام اللجنة، وبروتوكولات جلسات الحكومة الحاسمة حينها) ما زالت قيد الكتمان، وفي عداد المسكوت عنه في تقرير لجنة التحقيق.

عقد الشاباك مساء ٢٠٠٠/١٠/٢ جلسة لتقييم الاحداث في ذلك اليوم. وكان يوم ٢٠٠٠/١٠/٢ اصعب الايام خلال بداية تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠، اذ قتل ٦ مواطنين، اضافة لموت اثنين متاثرين بجراحيهما من اليوم السابق. كما اصيب المئات من المتظاهرين. عبر نائب رئيس الشاباك عن موقفه خلال هذا الاجتماع انه لا يمكن السماح للمتظاهرين اغلاق الشوارع الرئيسية، و«يجب التعامل باصرار شديد» مقابل اية محاولة لاغلاق الشوارع من قبل المتظاهرين. ولا تتساءل اللجنة عن التناقض في موقف الشاباك هذا مع افادة رئيسه امامها بان اغلاق الشوارع الرئيسية من قبل متظاهرين هو «ليس خطا احمر»، اي يجب منعه. كما كان موقف الشاباك، كما عبرت عنه اللجنة في تقريرها، انه يجب منع امكانية استمرار الاضراب الشامل في المجتمع العربي في اليوم التالي. لا تكشف اللجنة لنا فيما اذا كانت استجوبت ايا من الشاباك حول هذه المواقف المتشددة بعدائيتها تجاه احتجاج المجتمع العربي ضد قمعها وقمع فلسطينيين اخرين في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، ويمكننا ان نستنتج ان اللجنة لم تجر هذا الاستجواب، لا سيما انها لا تتطرق في تلخيص استنتاجاتها وتوصياتها لعدائية الشاباك والتي برزت امامها من خلال قيادة هذا الجهاز، ما يؤكد تعاملها مع دور هذا الجهاز خلال تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ بقفازات من حرير.

نظرة مقارنة

واجب لجنة تحقيق رسمية بموجب قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٨ هو اجراء فحص نقدي لممارسات السلطة التنفيذية التي ادت الى فقدان ثقة المواطنين او جزء منهم بها. الا ان في مجال عمل لجنة تحقيق قد يختار افرادها التوسع بتحليلهم لموضوع التحقيق. عند القيام بمثل هذا التوسع، تتجاوز لجنة التحقيق دورها الرئيسي، فحص السلطة التنفيذية، متجهة نحو المجتمع. لا شك انه لجنة التحقيق الاسرائيلية قامت بمثل هذا التجاوز. ماذا كان هدف اللجنة من ذلك؟ ما نعرفه بشكل مؤكد هو ان عملية تجاوز اللجنة لدورها الاصلي لم يكن سلسا، وانما مشوباً باخطاء قانونية وغيرها، اشرنا الى جزء منها سابقا. ولكن ماذا كانت طبيعة عمل لجنة التحقيق؟ من المؤكد ان لجنة التحقيق الاسرائيلية تختلف عن ثلاثة نماذج للجان تحقيق اقيمت في ثلاثة اماكن مختلفة: لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا (١٩٩٤)، لجنة كيرنر في الولايات المتحدة (١٩٦٧)، لجنة «يوم الاحد الدامي» في انجلترا – ايرلندا (١٩٩٨).

جنوب افريقيا

لا يمكن اعتبار لجنة التحقيق كلجنة حقيقة ومصالحة كتلك التي اقيمت في جنوب افريقيا بعد زوال نظام التفرقة العنصرية. اللجنة الجنوب افريقية اقيمت بعد ان حدث تغيير جذري، ابستمولوجي، في نظام الحكم الجنوب افريقي. كان هدف اللجنة محاولة اشفاء عناصر المجتمع الجنوب افريقي من افات النظام السابق، دون اهمال

تاريخ المعاناة للافراد وللجماعات، ومن خلال ادراك حقيقة وجود جلاد وضحية. لجنة التحقيق الاسرائيلية لم تتجه في هذا المسار. اولا لم يكن متوقعا منها ذلك لكونها ذراعاً للسلطة التنفيذية؛ وثانيا اختياراتها كانت ضيقة الافق في كل ما يتعلق بفهم وتحليل مظاهرات الاحتجاج.

لجنة كيرنر في الولايات المتحدة

احتج الالاف من الافارقة الاميركيين في منتصف الستينيات ضد الحكومة الاميركية. وكانت هذه الاحتجاجات شعبية وعارمة، وتواصلت لفترات طويلة وفي اماكن عديدة في نفس الوقت. كما جرى تخريب املاك عامة عديدة خلالها. عينت الحكومة الاميركية لجنة تحقيق The National Advisory Commission on Civil Disorder (عرفت لاحقا كلجنة كيرنر)، والتي تألف اعضاؤها من ولاة، اعضاء في الكونغرس، قيادات شرطة، وعضو واحد من التنظيم الذي دافع حينها عن حقوق الافارقة الاميركيين قضائيا (NAACP).

اعدت لجنة التحقيق تقريرا مطولا تطرق الى وصف الاحداث، اسباب نشوبها، وماذا على الحكومة ان تعمل لكي تمنع حدوثها مستقبلا. وناقشت اللجنة مسألة «التحريض» والتي اطلقت عليها اسم organized activity من خلال باب واحد للتقرير تكون من صفحة واحدة. اعتبرت لجنة التحقيق الاميركية ان نشوب مظاهرات الاحتجاج لم ينبع عن تحريض، ولكنها اضافت فقرة واحدة بصدد مجموعات وافراد في المجتمع الاسود الذين دعوا الى استعمال العنف والذين ساهموا بدورهم بخلق اجواء لهذه المظاهرات. وصلت اللجنة الى هذا الاستنتاج، على الرغم من وجود خطاب سياسي راديكالي في المجتمع الافريقي الاميركي. وشمل هذا الخطاب تيارات عدة، ابرزها تيار الفهود السود، تيار مالكولم اكس، وتيار مارتن لوثر كينغ. ودعت هذه التيارات الى نضال اسود ضد التمييز والاضطهاد العنصري الاميركي، اما بواسطة السلاح ضد الشرطة (الفهود السود واكس في مرحلة معينة من تطوره) واما بواسطة العصيان المدني (كينغ).

وصلت لجنة كيرنر في تحليلها لاسباب المظاهرات العارمة الى مرحلة العبودية، كما ناقشت قوانين التفرقة العنصرية ضد السود، لا سيما في الجنوب، ووضع الفقر المدقع في الغيتوات السود في مدن الشمال الاميركي. وانهت لجنة كيرنر تقريرها بباب واسع فصل واجبات الحكومة نحو المجتمع الافريقي الاميركي.

لجنة «يوم الاحد الدامي» في ايرلندا

في ١٩٧٢/١/٣٠ خرجت جماهير ايرلندية في مدينة ديري للتظاهر ضد الحكم البريطاني. المظاهرات الجماهيرية تحولت الى رمي للحجارة نحو الجنود البريطانيين. هؤلاء اطلقوا النار باتجاه المتظاهرين وقتلوا ١٣ متظاهرا واصابوا نفس العدد من بين المتظاهرين. بعد هذا الحادث اقامت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق مكونة من رئيس المحكمة العليا في بريطانيا. استنتجت لجنة التحقيق هذه ان المتظاهرين اطلقوا النار باتجاه الجنود البريطانيين الذين اضطروا حينها لاستعمال سلاحهم. ٢٦ سنة لاحقاً، اقيمت لجنة تحقيق ثانية لفحص ما جرى اثناء التظاهرات في ديري الايرلندية. هذه اللجنة اقيمت بعد ضغط متواصل من عائلات القتلى في تلك التظاهرات.

اهم الانتقادات التي وجهت نحو عمل لجنة التحقيق الاولى انها فسرت مجال عملها بشكل انتقائي يفيد السلطات البريطانية. ولعل اهم انتقاد وجه للجنة الاولى هو اعتمادها المفرط وشبه الاعمى على معلومات حكومية، خاصة تلك التي قدمت من قبل الاستخبارات وقوات الامن البريطانية.

حدد مجال عمل لجنة التحقيق الثانية بحيث يتمركز بالحقيقة الاهم وهي مقتل متظاهرين مدنيين. وعرف مجال عمل اللجنة بانه «التحقيق في الاحداث التي جرت يوم الاحد، ١٩٧٢/١/٣٠ والتي ادت الى الموت خلال المسيرة في ديري، اخذين في الحسبان اية معلومات جديدة لها علاقة بهذا الحادث في ذلك اليوم.» وتتركب لجنة التحقيق من قاضي المحكمة العليا في انكلترا، وقاضيين من خارجها، واحد من استراليا والثاني من كندا. كما يوجد لعائلات القتلى الكثير من الحقوق امام هذه اللجنة، منها حق توجيه اسئلة للطرف الاخر. وتجري جلسات لجنة التحقيق في ديري، وليس في لندن.

تلخيص

لم تنجح لجنة التحقيق الرسمية من خلال تقريرها الممتد على ٨٣١ صفحة بالاجابة على اسئلة مركزية، لعل اهمها من ارتكب القتل في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠؟ وتبقى وثائق مهمة موجودة امام اللجنة في عداد موضوع بحث لمؤرخين، اسرائيليين وغيرهم، لا نعرف اليوم مدى تجددهم او نقديتهم (في حالة المؤرخين الاسرائيليين الامر يتعلق بتفسير ما جرى في مفاوضات كامب ديفيد عند اجراء البحث: هل رفض عرفات اسخى عرض اسرائيلي في تاريخ هذه العروض ام لم يرفض؟). وسارت اللجنة عكس تيار التطور القانوني العالمي، فاعفت باراك من اية مسؤولية لان مسؤولياته حينها، بناءً على صلاحياته، كانت كثيرة. ينظر الاسرائيلي المتوسط الى لجنة التحقيق وتقريرها كمنّة تكرمت اسرائيل بها نحو العرب ناكري الجميل. و يحظى قائد منطقة الشمال في الشرطة اثناء تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠ اليك رون، الذي استعمل القناصة ضد متظاهرين عزل، بشعبية عارمة من قبل الجماهير والنخب (ضمه بيلين الى وفد مفاوضات جنيف).

كتبت لجنة التحقيق في تقريرها عن بعض من التمييز الذي يعاني منه المواطنون العرب، وان كان من وجهة نظر مؤسساتية صرفة. مما لا شك فيه ان الحكومة الاسرائيلية ستستمر في نهجها، رغم ما كتب في التقرير، ان كان في سياق هدم البيوت او بصدد تخطيط جغرافيا البلاد، بعد ان تم الاستيلاء عليها بواسطة السرقة «القانونية» وغير القانونية. اما عنف الشرطة تجاه العرب وعدم محاكمة هذا العنف، فاصبح القاعدة التي يصعب للشرطة الاستثناء عنها. تعثرت لجنة التحقيق بعدة اخطاء قانونية، ابرزها القاء اللوم على منتخبين من القيادة السياسية للمواطنين العرب الفلسطينيين. كما عانت اللجنة من وعي غير سوسيولوجي عند وسمها مظاهرات الاحتجاج في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٠. ويبقى بعد التقرير واقع التمييز والاضطهاد العنصريين اللذين لا مجال لاستيعابهما، وانما تحديهما دون هوادة.